المصدر : الوفد
التاريخ : ٢٠٠٧/٧/٢١

د. علي السلمي: ٣ بيانات حكومية أمام البرلمان لم تشر لبيع البنك!!

تبقي التساؤلات مطروحة تبحث عن إجابة لأسباب انقلاب الحكومة المفاجئ علي قرارها السابق بدمج »بنك القاهرة« في »بنك مصر« والإعلان عن بيعه.. بالمخالفة لما سبق ان تناولته تصريحات مسئولي الحكومة حول عدم الاقدام علي بيع البنوك الوطنية بعد حالة الصخب التي صاحبت صفقة بنك الإسكندرية .. لكنها كعادتها. واصلت سياسة الانقلاب المفاجئ وكالعادة دون إبداء الأسباب.

الدكتور علي السلمي وزير التنمية الإدارية الأسبق ونائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية يؤكد أن بيع بنوك القطاع العام علي سبيل التحديد والقطاع الخاص بشكل عام.. قضية وطنية لا ينفرد بها وزير ولا حكومة دون أن يؤخذ فيها رأي الشعب صاحب الأصول والممتلكات الوحيد.

ويضيف ان بيع ممتلكات الشعب في إطار ما يسمي بعملية الخصخصة يحتاج من حيث المبدأ الي موافقة الشعب، وهي لازمة لكنه يري ان من يمثل الشعب في البرلمان والموكلون بهذه النيابة أغلبية من الحزب الوطني الذي تمثله حكومته.

ويلفت الي انه كان يفترض توافر ضوابط سياسية تلزم الحكومة بعدم بيع البنوك الوطنية إلا بموافقة الشعب وغياب هذه الضوابط يفتح الباب للحكومة لمواجهة أزماتها ببيع أصول وممتلكات الدولة للخروج من مآزقها المتتابعة، مثلما حدث في رخصة المحمول الثالثة وصفقة بنك الإسكندرية وأخيراً بنك القاهرة، دون ان يعرف أحد أين ذهبت حصيلة البيع!!

ويطرح السلمي تساؤلاً مهماً حول إقدام الحكومة علي بيع بنك القاهرة بعد اندماجه مع بنك مصر خاصة أن بنك مصر بذل مجهوداً كبيراً جداً في تسوية الحسابات، وصرفت مبالغ هائلة في توحيد النظم بين البنكين واستغرقت العملية شهوراً طويلة انتهت بالإعلان المفاجئ عن بيع البنك.

.. يؤكد حتمية ان يعرف الشعب أسباب إقدام الحكومة علي دمج البنكين وأسباب العدول عن الدمج، ومن يتحمل تكلفة هذه القرارات سواء أكان البنك المركزي وهو »بنك البنوك« أو وزارة الاستثمار ويشير السلمي إلي مشكلة خطيرة يعانيها صانعو القرار في مصر وتتمثل في عدم وجود نمط واضح لاتخاذ القرار، والمفترض ان تعمل الحكومة وفق خطة واضحة »وفلسفة« وكليتهما غائبة.

ويقول: الحكومة لا تنفذ برنامجاً واضحاً لها، ولا برنامج الرئيس الانتخابي بدليل انها لم تعلن علي لسان رئيسها الدكتور أحمد نظيف في ٣ بيانات للحكومة امام البرلمان عن بيع بنك القاهرة، كما لم يرد في برنامج الرئيس ما يشير الي بيع البنوك الوطنية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ويؤكد ان هناك غموضاً كبيراً حول الصفقة وتساؤلات تحتاج إلي إجابة حاسمة من الحكومة خاصة فيما يتعلق بأسباب بيع بنك يمثل واحداً من ٤ بنوك وطنية أساسية دون سابق إنذار ولا تحديد أسباب مقنعة للشعب يجعلها تنأي بنفسها عن الشبهات.

ويطالب بإعلان الحقائق كاملة حول الصفقة ويترك للرأي العام حق الموافقة عليها أو رفضها.

ويؤكد انحيازه بصفة شخصية لرفض مبدأ بيع بنك القاهرة، وبيع القطاع العام.. قاصراً البيع علي حالة واحدة، و هو أن يكون للمصريين وحدهم وليس لمستثمر أجنبي أو آخر استراتيجي.

ويطرح إمكانية ان يتم بيع البنك للمصريين وطرح أسهمه في البورصة وفق إجراءات سهلة، وتبقي ملكيته في النهاية بيد أصحابه.

ويصف سياسة الحكومة بانها متخبطة ولا يعرف لها رأس من قدم مما يكشف من زاوية أخري عن مشكلة تتعلق بآليات إصدار القرار ومن يقف وراءه ومن يعمل علي تنفيذه دون اعتبار لرأي الشعب ولا مصالحه الوطنية.
.. ويري ان الحل الوحيد فيما يتعلق بعملية الخصخصة ينحصر في إصدار قانون ينظم عملية قطاع الأعمال العام بدلاً من الطريقة السائدة التي تتعامل بها الحكومة في بيع أصول وممتلكات الدولة والتي تعتمد علي المفاجأة وحدها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية